

عولمة الاقتصاد - الفرص والتحديات -

الدكتور عبد الله بلوناس

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

والعلوم التجارية

جامعة بومرداس الجزائر

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل المفاهيم المختلفة للعولمة ومظاهرها من المنظور الاقتصادي على الخصوص، ومواقف الدول حيالها، والتذكير بالمرحل التاريخية التي مر بها تحرير نظام التجارة العالمي والجولات المختلفة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بدءاً من إنشاء اتفاقية الجات إلى قيام منظمة التجارة العالمية، والتزامات الدول الأعضاء فيها. فجولة الدوحة للتجارة والتنمية المخصصة لمعالجة مشاكل الدول النامية وكيفيات إدماجها في نظام التجارة العالمي، مركزين في الأخير على أهم الآثار الإيجابية (الفرص) والسلبية (التحديات) المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر.

فهرس الدراسة

مقدمة

1- المفاهيم الأساسية حول العولمة

1.1- تعريف العولمة

2.1- مظاهر العولمة

3.1- مواقف حول العولمة

4.1 - العولمة مستويات ليست كلها حتمية

2- لمحة تاريخية عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.

3- المبادئ الأساسية للجات أو التزامات الدول الأعضاء.

4- جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

1.4- المرحلة الأولى (1947-1979)

2.4- المرحلة الثانية (1962-1979)

1.2.4- جولة كنيدي (1964-1967)

2.2.4 - جولة طوكيو (1973-1979)

3.4- المرحلة الثالثة (1986-1993)

4.4- المرحلة الرابعة: ما بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى نهاية جولة الدوحة

1.4.4- مؤتمر سياتل

2.4.4- اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس

3.4.4- الجلسة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بباتوك

5.4- الجولة التاسعة جولة الدوحة للتجارة و التنمية (2001-2007)

5- الآثار المتوقعة للعولمة في اقتصاديات البلدان النامية

1.5- الآثار الإيجابية المتوقعة

2.5- الآثار السلبية المتوقعة

3.5- الآثار المتوقعة لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية

خاتمة

المراجع

مقدمة:

بعد زوال الثنائية القطبية و انتشار ثقافة اقتصاد السوق، برز بشكل واضح تسويق مفهوم جديد وهو العولمة، ومع صعوبة إيجاد تعريف موحد لهذا المصطلح الشائع اليوم إلا أن العولمة من المنظور الاقتصادي يمكن فهمها من خلال مظاهرها المتجلية: كزيادة تحرير تجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتنامي الاندماج الدولي لمختلف الأسواق وتوسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثورة المعلوماتية الهائلة التي تخطت الحدود الجغرافية للدول.

إن الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من تحرير اقتصادات الدول وترابط الأسواق وزوال الحواجز والقيود لم يأت من فراغ، بل له جذور تاريخية تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، فمنظمة التجارة العالمية.

هذا المقال هو محاولة لإبراز مفاهيم العولمة ومظاهرها والمواقف المتعددة تجاهها، مفضلين الرجوع قليلاً إلى الوراء منذ المصادقة على الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والمبادئ العامة التي تقوم عليها وجولات المفاوضات المختلفة المفضية إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وما بعدها، وأهم الاتفاقيات المتوصل إليها إلى نهاية جولة الدوحة للتجارة والتنمية، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي محاولين إبراز أهم الآثار الإيجابية للعولمة والآثار السلبية المتوقعة في اقتصاديات الدول النامية و منها الجزائر، ولذلك جاء مخطط هذه الدراسة كما يأتي:

- 1- المفاهيم الأساسية حول العولمة.
- 2- لمحة تاريخية عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.
- 3- المبادئ الأساسية للجات أو التزامات الدول الأعضاء.
- 4- جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- 5- الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة للعولمة في اقتصاديات الدول النامية.

1- المفاهيم الأساسية عن العولمة:

بعد أن كانت هناك ازدواجية قطبية: الغرب الليبرالي ذو النظام الديمقراطي واقتصاد السوق، والمعسكر الاشتراكي الشمولي المتميز بمركزية الاقتصاد وعموميته وتخطيطه، زال بالأمس القريب المعسكر الاشتراكي وحتى دول عدم الانحياز، وانتهجت العديد من الدول الاشتراكية سابقاً نمط اقتصاد السوق، وبرز إلى الوجود فكراً وممارسة مصطلح العولمة وبدأ تسويقه على المستوى

الدولي على أساس أنها تعني الافتتاح على العالم، وأنها حركة متدفقة ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً لا يمكن تجنبها، وأصبحنا اليوم أمام عالم ثلاثي فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية، رأس مال يتحرك بغير قيود، بشر ينتقلون بغير حدود، معلومات تتدفق بغير عوائق، حتى تفيض أحياناً عن طاقة استيعابنا، ثقافات تداخلت، وأسواق تفتتت أو اندمجت، دول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية والجغرافية، شركات تحالفت فتبادلت الأسواق والمعلومات والاستثمارات عبر الحدود، منظمات عالمية (صندوق النقد الدولي البنك العالمي، وكالات متخصصة للأمم المتحدة)، تؤثر في اقتصادات وعمليات الدول ومستوى وظروف معيشة المجتمعات عبر العالم، والمعلوم أن هذه المؤسسات المتعددة الأطراف والشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية ماهي إلا وسائل للحفاظ على ميزات دول المركز الصناعية، إنها بيئة جديدة ومثيرة حقاً غير مسبوقه تعيشها اليوم فماذا نحن فاعلون¹؟

1.1- تعريف العولمة:

لا يوجد تعريف واحد للعولمة، فهي مصطلح يحمل كثيراً من الدلائل وبعضاً من الغموض، غير أن الأصل اللغوي لمصطلح العولمة في اللغة الإنجليزية هو الشمولية Globalisation وهي مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية، أين يتشكل السوق ليس ذو البعد الوطني الضيق، ولكن السوق الشامل المتنامي الأطراف الذي يحدث فيه تراكم رأس المال على مستوى عالمي، أو ما يسمى بسوق العالم Le marché de l'univers. ويعدّ العالم الكندي مارشال ماك لوهان أستاذ الإعلاميات السوسيوولوجية في جامعة تورنتو أول من أشار إلى مصطلح الكوننة أو العولمة². وينظر بعضهم إلى العولمة على أنها التغرب أو الأمركة، فالحكومة الأمريكية تتصرف كحكومة عالمية وتسعى لأمركة العالم، وهذا أخطر ما في العولمة (طرح النموذج الغربي كنموذج مثالي)، مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد، هذا وتشير العولمة إجمالاً من المنظور الاقتصادي إلى:

- التنقل الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال،
- رفع الرسوم الجمركية وتجاوز الحدود الوطنية من خلال تسهيل عبور السلع والخدمات ورؤوس الأموال وزيادة المنافسة الدولية واشتدادها، وتخلي الدول الوطنية عن أداء دور المحامي للاقتصادات الوطنية.

¹ أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة: دار الكتب، الطبعة الثالثة، 2000

² نوري منير، "معوقات مسيرة العولمة الاقتصادية للدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقية، عدد 00، 2004، جامعة الشلف.

- تقلص سيادة الدول فالحكومات لم تعد لها أي سلطة على سير الأسواق وقرارات الشركات المتعددة الجنسيات.

2.1- مظاهر العولمة:

من جهة أخرى يمكننا الوقوف على حقيقة العولمة من خلال مظاهرها، والتي نوردتها إجمالاً كالآتي:
- تحرير التجارة وأسواق رأس المال (تدفقات رؤوس الأموال)، واتساع عمليات الشركات المتعددة الجنسيات.

- تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وديناميكية المبادلات وحيويتها، حيث من بين سبع معاملات في تجارة الأسهم في عالم اليوم، هناك معاملة تضم شريكاً أجنبياً كطرف مقابل³.

- استراتيجيات التوزيع والتغيير التكنولوجي الذي يزيل بسرعة الحواجز التي تعترض إمكانيات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال.

- تطور الاستثمارات المباشرة، أو ما يسمى عولمة الاستثمارات المباشرة.

- الاستراتيجيات الإنتاجية والعولمة أو ما يسمى بتصدير النشاط الإنتاجي La délocalisation
- أدت العولمة إلى الأقلمة، أي بروز تكتلات إقليمية للحفاظ على المصالح المشتركة وتخوفاً من آثارها السلبية مثل: الاتحاد الأوروبي (EU)، مجموعة اليابان ودول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، منتدى التعاون الآسيوي الياسيفيكي (APEC)، كتل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (Nafta)، ونلخص ما سبق إجمالاً في: عولمة التجارة الدولية (سلع وخدمات)، عولمة الاستثمارات المباشرة والعولمة المالية (عولمة أسواق المال)⁴.

3.1- مواقف حول العولمة:

إن كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أو هي في طريقها إلى العضوية، لها مصالح ومكاسب من العولمة تسعى إلى تحقيقها، ولها تحفظات وفرص ضائعة تسعى لتجنبها، ونلمس ذلك جلياً في مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي والدول النامية عموماً. ومن هنا يمكن القول: إنَّ الموقف من العولمة على الصعيد الدولي يتلخص في⁵:

³ ضياء قريشي، "العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996، ص. 30.
⁴ Mourad Boukella, « mondialisation au delà des mythes », les cahiers du CREAD, N044, 1998, Algérie, p.72-73

⁵ <http://fr.wikipedia.org>

- دول مؤيدة مدافعة عن مصالحها ومكاسبها المتوقعة، ومتحفظة في الوقت نفسه من بعض الالتزامات والإجراءات التي تتوقع أن تلحق ضرراً باقتصاداتها، وتميز هنا بين:
- الدول الغنية، وهي الدول الصناعية الكبرى (G8) المستفيد الأكبر، فمشكلتهم مع العولمة تتلخص في كيفية توزيع المكاسب و تعويض أصحاب الفرص الضائعة منهم.
- الدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية) ساعدتها العولمة من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها وتوفر اليد العاملة الرخيصة في بناء اقتصادات متطورة، وتتفاوت منافع العولمة بالنسبة لها من بلد إلى آخر.
- الدول النامية ولاسيما الفقيرة منها، وبحكم مستوى التنمية فيها: اختلال هيكلها الاقتصادي، الموارد المحدودة لبعضها منها، سوء التسيير وغياب مؤسسات مستقرة، ضعف التنمية البشرية فيها، عدم سيادة القانون، وغيرها من أوجه العجز والقصور، ومن ثم مكاسبها تكاد تكون محدودة جداً عند اتخاطها في مسار العولمة، كما أن تعزالتها لا يعد حلاً أمثلاً، ولذلك فهي تطالب بشروط أكثر تميزاً ومرونة.
- منظمات غير حكومية رافضة ومناهضة تماماً للعولمة (les antimondialistes)، وأخرى مطالبة بعولمة من نوع جديد أكثر عدالة وإنصافاً (les altermondialistes) شعارها "عالم آخر ممكن"، وتتلخص مطالبها في:
- استقلالية الشعوب.
 - حماية البيئة.
 - الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية.
 - إعادة النظر في القوانين الأساسية والسياسات التي تحكم صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- 4.1 - العولمة مستويات ليست كلها حتمية؟** يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للعولمة⁶:
- العولمة كإيديولوجية أو كطرح مذهبي يقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية.
 - العولمة كظاهرة ومجموعة من الإجراءات والممارسات والسياسات الهادفة من جانب القوى الكبرى لخدمة مصالحها، حيث يبلغ حجم المستفيدين منها قرابة 20% والمتضررين منها قرابة 80%.

⁶ صلاح سالم زرنوقة، " مفهوم العولمة- تعريف العولمة و تحديد أبعادها- "، مجلة قضايا التنمية، عدد 23، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة: 2002، ص. 20-21

● العولمة بمنزلة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، وهي بذلك تجسد مجموعة من التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية لا يمكن التحكم فيها، و من ثم تبدو مستقلة تماماً عن القوى الكبرى.

ومن هنا فالمستوى الأول والثاني ليسا حتميين، ويمكن التحلل منهما ومقاومة سلبياتهما، أما المستوى الثالث فهو حتمي فعلاً، إذ لا يمكن تجاهل الثورة العلمية والتكنولوجية وواقع التطور الاقتصادي العالمي ومجالاته.

ولا يفوتني أن أشير هنا إلى وجود خلط بين مصطلحي العولمة والعالمية، واستخدام أحدهما محل الآخر رغم الاختلاف بينهما، فالعولمة لا تعترف بالهوية الوطنية أو القومية أو الدولة، وتقف على النقيض من هذه المفاهيم، وتقوم على الهيمنة وتعميق علاقات عدم التكافؤ.

بينما العالمية تركز التواصل بين أبناء البشر من أجل تحقيق أهداف إنسانية عامة، حيث يرى المفكر الفرنسي جون بورديه أن "العولمة تختلف عن العالمية في أن الأولى تخص السوق المعلوماتية والسياحة وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال أو الوسائط الإعلامية، في حين تختص العالمية بحقوق الإنسان والحريات العامة والثقافة والديمقراطية"⁷.

2- لمحة تاريخية عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية:

General agreement on tariffs and trade

GATT هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وهي اتفاقية دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها، أما فكرة قيام منظمة للتجارة الدولية فقد طرحت ضمن مداورات مؤتمر بريتون وودز الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية ضد قيام هذه المنظمة، بحجة أنها يمكن أن تنزع الكونجرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية، ولكن بعد أن تكونت لديها رؤية راسخة بأن تساعد النزعة الحمائية وعرقلة تحرير التجارة الدولية يلحق ضرراً بقدرة الاقتصاد العالمي على النمو، وكان هو سبب كساد الثلاثينيات، قامت باتخاذ الترتيبات اللازمة، ودعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، وتم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وبدأت مزاولة نشاطها في جاتفي 1948، واشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب، كما شارك في توقيع هذه

⁷ مرجع سابق، ص. 13.

الاتفاقية ثلاث وعشرون دولة: أمريكا، بريطانيا، استراليا، نيوزيلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، النرويج، سورية، لبنان، تشيكوسلوفاكيا، البرازيل، تشيلي، كوريا، جنوب روديسيا، جنوب أفريقية، الهند، باكستان، الصين، سيلان، بورما.

اتفقت الدول المؤسسة في المؤتمر على الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء، والإعداد والتنظيم للجولات القادمة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ومن هنا يمكن القول: إنه بتأسيس الجات إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد اكتملت أضلاع مثلث التحكم لرسم اتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث كانت أمريكا تمثل القوة الاقتصادية الأولى في العالم، في حين أن الدول الأوروبية كانت في حالة خراب وفوضى شاملة واقتصاداتها شبه مشلولة بعد الحرب.

أما الدول النامية التي وقعت على الاتفاقية وعددها 13 دولة، ورغم كونها حاضرة إلا أن مصالحها لم تؤخذ بالحسبان، فمفاوضات الجات تمحورت جميعها حول تنظيم التجارة في السلع الصناعية على الخصوص والتي كانت تنتج في الأصل ويتم تداولها بصورة أساسية فيما بين الدول الصناعية نفسها، ولذلك أطلق بعض الاقتصاديين على الجات وخلال مدة طويلة تسمية "نادي الأغنياء".

3- المبادئ الأساسية للجات أو التزامات الدول الأعضاء⁸:

إن الهدف الأساسي من الجات هو تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة، ولذلك يفرض على كل دولة تنضم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر والتدريجي بإزالة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية كلها، وتلخص القواعد الآتية أهم التزامات الدول الأعضاء:

1.3 - تعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية: (المادة 1 من اتفاقية الجات)

وخلصته أن أية ميزة أو معاملة تفضيلية تتعلق بالتعريفات الجمركية أو أية رسوم أخرى ذات علاقة بالتجارة الخارجية، أو ما يرتبط بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل التجارة الخارجية أو أية إجراءات أخرى لها ارتباط بالتجارة الدولية تمنحها دولة متعاقدة للمنتج الناشئ من أي بلد آخر سواء كان متعاقداً أم لا، أو للمنتج المتجه إليها فإنها تلتزم بأن تمنح أو تعمم أيًا من ذلك مباشرة ودون قيد أو شرط لكل الدول المتعاقدة الأخرى في الجات.

⁸ عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000، ص. 44-45

2.3- مبدأ عدم التمييز: (المادة 2 من اتفاقية الجات)

منتجات أية دولة عضو في الجات يجب أن تلقى المعاملة نفسها التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المتساوية بين الدول الأطراف في الجات، ويمنع اللجوء إلى الحواجز التجارية بصورة انتقائية.

3.3- مبدأ المعاملة الوطنية أو القومية: (المادة 3 من اتفاقية الجات)

يشمل هذا المبدأ عدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية بغرض حماية المنتجات الوطنية من المنافسة مثل: الضرائب أو الرسوم أو القوانين أو اللوائح أو الإجراءات الفنية وغيرها، واستبعاد كل وسائل الحماية أو الدعم التي من شأنها التمييز ضد المنتج الأجنبي، وعدم المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي على حساب المنتج المستورد، كاشتراط استخدام نسبة معينة منه في إنتاج سلع الاستثمار الأجنبي.

4.3- الالتزام بالوسائل الجمركية كطريقة وحيدة للحماية:

ويعني هذا: الالتزام بعدم اللجوء إلى استخدام وسائل غير جمركية (غير تعريفية) لتقييد الواردات، مثل نظام الحصص والإجراءات الفنية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في المعاملات التجارية الدولية، من خلال الإفصاح عن التعريفات الجمركية السارية في جداول التزاماتها، فتصبح بذلك معروفة لدى جميع الأطراف، ومنه يمكن التنبؤ وقياس أثرها الكمي في التبادلات التجارية مع الدول المذكورة.

5.3- الالتزام بعدم استخدام سياسة الإغراق: (المادة 6 من اتفاقية الجات)

ويعني هذا المبدأ: عدم قيام هذه الدول بتصدير منتجاتها بأسعار تقل (بصورة غير طبيعية) عن أسعارها المحلية، مما يلحق الضرر بالدول المتعاقدة المستوردة أو يهدد بوقوع مثل ذلك الضرر، وأجازت هذه المادة للدولة المتضررة المتعاقدة القيام بفرض رسم تعويضي على السلع التي تسبب الإغراق لإلغاء أثره، أو حتى لمنع حدوثه في حالات وجود توقعات قوية بذلك.

فضلاً عن هذه المبادئ الأساسية الملزمة للدول الأعضاء، تنص اتفاقية الجات على العديد من الإجراءات والتدابير الأخرى مثل:

- اللجوء إلى التقييد الكمي للتجارة الخارجية كإجراء استثنائي: (المادة 12 من اتفاقية الجات)

- الامتناع عن دعم الصادرات: (المادة 16 من اتفاقية الجات)

- النص على ضرورة منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية: (المادة 18 من اتفاقية الجات)
- استخدام الإجراءات الوقائية في حالة الطوارئ: (المادة 19 من اتفاقية الجات)
- التزام المتعاقدين بالتخلي عن الحماية والسعي نحو تحرير التجارة الدولية.

4- جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف:

منذ سنة 1947 تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات الأصلية إلى نهاية جولة الدوحة للتجارة و التنمية في 2001، كان هناك سجل حافل بجولات المفاوضات المتعددة الأطراف و ما أفرزته من نتائج بخصوص تحرير نظام التجارة العالمي، و يمكن تقسيم هذه المدة إلى أربع مراحل أساسية على النحو الآتي⁹:

1.4- المرحلة الأولى (1947-1961):

خلال هذه المرحلة تم عقد خمس جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار السعي نحو مزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية وهي:

- جولة جنيف 1947، و التي انتهت بالتوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات.
- جولة آنسي بفرنسا سنة 1949
- جولة توركا في إنكلترا (1950-1951)
- جولة جنيف (1954-1956)
- جولة ديلون بجنيف (1960-1961)

صُنِّفَتْ هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، وركزت على تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع.

2.4- المرحلة الثانية (1962-1979):

وتشمل هذه المرحلة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، حيث تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة وتستمر حتى نهاية الجولة السابعة، أي ما قبل جولة الأوروغواي التاريخية، هاتان الجولتان هما:

1.2.4- جولة كندي (1964-1967) : و يمكن ذكر أهم القرارات التي اتخذت فيها ملخصة كما يأتي:

9 مرجع سابق، ص. 48-50

- الاتفاق على عدة أسس جديدة لإدارة المفاوضات القادمة مثل: إحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسب محددة على مجموعات السلع المختلفة عوض التفاوض حول التخفيضات على كل سلعة بمفردها.

- التوصل إلى اتفاق يقضي بتخفيض جمركي شامل بنسبة 50 % على المعدلات السائدة حتى تاريخ بداية المفاوضات.

- تم النص صراحةً وأول مرة على موضوع " التجارة والتنمية"، إذ تعهدت الدول الصناعية بتمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتمييزها والاعتراف بأحقيتها في معاملة تمييزية.

- نص اتفاق في مكافحة الإغراق.

2.2.4- جولة طوكيو (1973- 1979) سمحت هذه الجولة بالتوصل إلى جملة قرارات منها:

- الاتفاق على تخفيض تدريجي في مستوى التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الصناعية.

- التوصل إلى خفض معدل الرسوم الجمركية للدول الصناعية من 7 % إلى 4.7 %، أي بمعدل تخفيض قدره 34 % مقارنة بما كان عليه وقت إبرام الاتفاقية سنة 1947 حيث بلغ 40 %، وأعطيت مدة زمنية للتنفيذ قدرها ثماني سنوات.

- التوصل إلى إبرام تسع اتفاقيات جماعية، الدخول فيها اختياري و هي لا ترتب أي حقوق أو التزامات للأطراف المتعاقدة في الجات والتي لم توقع عليها، وهي: القيود الفنية على التجارة، قواعد التثمين الجمركي، إجراءات تراخيص الاستيراد، التوريدات الحكومية، تجارة اللحوم، تجارة الألبان ومشتقاتها، إجراءات مكافحة الإغراق، التجارة بالطائرات المدنية، الدعم والإجراءات المضادة.

3.4- المرحلة الثالثة (1986- 1993): عرفت هذه المرحلة أعمال الجولة الثامنة، وهي جولة الأوروغواي التاريخية قبيل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. استمرت هذه المفاوضات قرابة سبع سنوات متواصلة بدءاً من إعلان بونتادليست في الأوروغواي في سبتمبر 1986 إلى نهاية الموافقة المبدئية على نتائج الجولة في 15 ديسمبر 1993، ثم التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية من قبل المجلس الوزاري منتصف أبريل 1994 في مراكش، بمشاركة 125 دولة عضواً (منها 87 دولة نامية)، وقعت 117 دولة منها على الوثيقة النهائية، وتعدّ هذه الجولة تاريخية بكل المقاييس حيث كان من نتائجها:

- قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات وتضع الأسس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء (16 مادة تشمل مختلف جوانب عمل المنظمة).
- إقامة آلية لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري لضمان شفافية الأنظمة التجارية الدولية ولتسوية المنازعات التجارية.
- تحسين المنظومة القانونية ودعمها بخصوص الإجراءات المعيقة للتجارة.
- التأكيد على التزام الدول الصناعية بمنح معاملة تفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، وتضمن ذلك في معظم الاتفاقيات، و تقديم العون المالي والفني لها، بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها عند تطبيق الاتفاقيات الجديدة.
- بروتوكولات حول السلع المصنعة، حيث تضمن نص البروتوكول الجداول المقدمة كلها من الدول الأعضاء بخصوص التنازلات التفضيلية المتعددة المتبادلة في مجال تجارة السلع المصنعة.
- اتفاقية الزراعة، كانت المنتجات الزراعية موضوع خلاف كبير بين أمريكا والمجموعة الأوروبية وبالتحديد فرنسا، ويتركز جوهر الخلاف في الدعم الذي تقدمه دول المجموعة الأوروبية لمزارعيها مما يزيد من قدرتها على المنافسة ويؤثر سلباً في الصادرات الأمريكية من السلع الزراعية، وكاد هذا الخلاف أن يعصف بجولة أوروغواي، غير أن اتفاقية بليرهاوس بواشنطن سنة 1992 تم التوصل فيها إلى الاتفاقية الرئيسية للزراعة بين الطرفين، واشتملت على: فتح الأسواق، ورفع القيود بصفة تدريجية، في حين لا يلزم ذلك الدول الأقل نمواً، وتخفيض الدعم المحلي للزراعة بصورة متدرجة واختيار السياسات والمنتجات التي تراها ملائمة، وعدم تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية، وتعامل الدول الأقل نمواً معاملة تفضيلية، واتفاقية الإجراءات الصحية النباتية، وذلك للعلاقة القوية بين المنتجات الزراعية والغذائية وموضوع الصحة، وقرار تعويض البلدان النامية والأقل نمواً المستوردة الصافية للغذاء المتضررة من سياسات الإصلاح الزراعي (المعونات الغذائية).
- اتفاقية الملابس والمنسوجات: خضعت تجارة المنسوجات والملابس منذ عام 1962 لاتفاقية الألياف المتعددة، والتي بموجبها كان يتم العمل بنظام الحصص في حالة التصدير أو الاستيراد، وهو ما شكّل قيلاً كبيراً على الدول النامية للتوسع في صادراتها من المنسوجات والملابس التي

تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها (تشكل 40 % من إجمالي صادراتها)، ولذلك كان من مطالب الدول النامية خلال جولة الأوروغواي بل من جملة شروطها للانخراط في هذه المفاوضات هو ضرورة دمج قطاع المنسوجات و الملابس ضمن نظام الجات. وقد نصت هذه الاتفاقية على دمج هذا القطاع في مفاوضات المنظمة خلال مدة عشر سنوات وفق مراحل أربع لخفض القيود المفروضة على التجارة في هذه المنتجات.

● اتفاقية التجارة في الخدمات:

يعد إنجاز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات Gats من النتائج المميزة لمفاوضات جولة أوروغواي، فموجبه يتم إخضاع تجارة الخدمات لأسس التجارة متعددة الأطراف مثل خدمات البنوك وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، والسياحة، وإنشاء شركات أجنبية ووكالات أو مكاتب تمثيل، ومكاتب الخبرة والاستشارة الفنية... (اثنا عشر قطاعاً خدمياً)، وذلك بسبب تعاضد دورها وزيادة حصتها في التجارة الدولية (22 % سنة 2000).

من الضوابط العامة لتحريز التجارة الدولية في الخدمات: شرط الدولة الأولى بالرعاية، الشفافية والالتزام بنشر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات التي وقع عليها البلد، وتمكين الأعضاء الآخرين من الوقوف على التدابير والتشريعات التي يطبقها العضو، والعمل على زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات، وتحديد القطاعات الخدمية التي تقبل الدولة بفتح أسواقها للمنافسة الأجنبية، إنشاء مجلس للتجارة في الخدمات...

● اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة :

بسبب الاختلافات و تباين التشريعات التي تطبقها الدول لحماية حقوق الملكية الفكرية، والأضرار التي لحقت بالعديد من الدول وأفرادها لما يملكونه من براءات الاختراع والعلامات التجارية وشتى أصناف الملكية الفكرية، وما تعرضوا له من اعتداءات على حقوقهم الفكرية إما بالتقليد أو بالافتباس أو الاستخدام لمنتجاتهم الجاهزة، ألحت العديد من الدول الصناعية الكبرى على إدراج القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة في جدول المفاوضات لجولة أوروغواي، وكانت النتيجة التوصل إلى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة Trips التي شملت حماية حقوق المؤلف وما في حكمها وحقوق الملكية الصناعية شاملة براءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات الجغرافية للسلع (إشارة إلى مكان الصنع والجودة العالمية) والتصميمات الصناعية التخطيطية والأسرار الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة، وذلك من خلال وضع وتحسين القواعد والضوابط والمعايير المطلوبة لهذه الحماية، وحث الدول الأعضاء على إعادة النظر في التشريعات

الوطنية بما يتوافق مع هذه الضوابط و المعايير لكي تصبح تدابيرها فعالة ضد أي اعتداء على حقوق الملكية الفكرية، بشرط أن تكون هذه التدابير منصفة وعادلة وغير معقدة أو مكلفة، وألا تتحول إلى قيود معرقة للتجارة، كما نصت الاتفاقية على إجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

● اتفاق حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

فحوى هذا الاتفاق هو منح المستثمرين الأجانب المعاملة نفسها الممنوحة للمستثمر الوطني بخصوص استيراد احتياجاته كلها من مستلزمات العملية الإنتاجية، والحرية في تصدير دون الالتزام بتخصيص حصة محددة للسوق المحلية أو للتصدير، ويقتضي الالتزام بمبدأ الشفافية الإعلان عن كافة الإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار، بحيث تكون معروفة للدول الأعضاء كلها من خلال إخطار المنظمة بكل الإجراءات التي تطبقها الحكومات داخل أراضيها، وتعامل الدول النامية في هذا الشأن معاملة متدرجة ومرنة حتى لا تتعرض اقتصاداتها إلى صدمات مفاجئة.

● قواعد تنظيم التجارة الدولية توصلت جولة الأوروغواي إلى عدد من الاتفاقيات بشأن عدد من القواعد والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية، مثل: مكافحة الإغراق (anti-dumping)، اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية، إجراءات الوقاية، الاتفاق على قواعد المنشأ، الاتفاق على إجراءات فحص البضائع قبل الشحن، الاتفاق على تقدير الرسوم الجمركية، الاتفاق حول إجراءات تراخيص الاستيراد، الاتفاق على العوائق الفنية.

4.4- المرحلة الرابعة: ما بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى نهاية جولة الدوحة في النصف الثاني من عقد التسعينيات واجهت المنظمة العالمية للتجارة صعوبات في إنجاز جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتجسد ذلك في أحداث سياتل، دافوس وياتكوك.

1.4.4- المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بسياتل :

كان من المفروض أن تبدأ جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سياتل ما بين 30 نوفمبر - 03 سبتمبر 1999، إلا أن ذلك لم يحدث وأخفق المؤتمر بسبب رفض الدول النامية الموافقة على ما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب الخلافات الكبيرة بين هذه الأخيرة واليابان والاتحاد الأوروبي، حيث أصر الطرف الأمريكي على وجوب تبني الجولة الجديدة للمباحثات للمفهوم القطاعي: الزراعة في الأولوية ثم تجارة الخدمات مع الاعتراف بالتجارة الإلكترونية كتجارة دون أوراق وتدعيم الصفقات المالية، في حين أيد الاتحاد الأوروبي بمساعدة عدد كبير من الدول النامية المباحثات الشاملة المترامنة في كل

القطاعات، مع تركيز الاهتمام على المشكلات المتعلقة بالشفافية وعدم تنفيذ وثائق المنظمة العالمية للتجارة. هذا، وقد عملت الدول النامية ككتلة موحدة في هذا المؤتمر مطالبة بـ:

- ضرورة احترام الالتزامات المجسدة في وثائق المنظمة العالمية للتجارة الناتجة عن جولة أوروغواي والتي تمنحهم معاملة أكثر تمييزاً.

- المطالبة بشروط ملزمة قانوناً في وثائق المنظمة العالمية للتجارة بدل استخدام مصطلح "حسن النية".

- رفض مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص وضع معايير للقوة العاملة دون الأخذ بالحسبان. خصوصيات القوة العاملة رخيصة الثمن في الدول النامية.

هذا ونشير إلى أن هذا المؤتمر قد صاحبه مظاهرات كبيرة وإدانة لأعمال الولايات المتحدة الأمريكية ومساندة كبيرة للدول الفقيرة ومطالب الدول النامية عموماً، مما أدى إلى إخفاق هذا المؤتمر.

2.4.4- اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس:

انعقدت الجلسة السنوية الثلاثون للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ما بين 27 جانفي- 01 فيفري 2000، بعد إخفاق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية.

ظهرت الخلافات نفسها التي عرفها مؤتمر سياتل في جلسة المنتدى، حيث كان للدول النامية موقف واحد مضاد للموقف الأمريكي بخصوص وضع معايير للقوة العاملة وتطبيقها واعتبار ذلك أمراً غير مقبول، كما جددت الدول النامية تمسكها بضرورة إعطاء الأولوية للشكل الإلزامي للنظم والوثائق الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التي تمنحهم معاملة أكثر تمييزاً.

والخلاصة أن جلسة المنتدى أكدت الخلافات السابقة نفسها، حيث أبدى الاتحاد الأوروبي عدم استعداده لقبول مطالب الطرف الأمريكي بخصوص قطاع الزراعة و قطاع الخدمات.

3.4.4- الجلسة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بباتوكوك:

انعقدت هذه الجلسة في باتوكوك ما بين 12- 19 فيفري 2000، وقد أظهر هذا الاجتماع مرة أخرى الخلافات القائمة فيما يتعلق بالاتجاهات المتباعدة لتحررية العولمة والتدفق العالمي للسلع ورؤوس الأموال والقوة العاملة، أما الموضوعات المطروحة للمناقشة فلها دلالات كبيرة: استراتيجيات التنمية والاعتماد المتبادل المتزايد للعالم بتطبيق الدروس المستفادة من الماضي بحيث تصبح العولمة أداة مؤثرة في التنمية للدول جميعها، كما تمسكت الدول النامية بمواقفها السابقة مؤكدة ضرورة الأخذ بالحسبان المخاطر التي تصاحب العولمة ومسؤولية المؤسسات المالية الدولية في وضع الآليات المناسبة لتجنب الأزمات المالية، وقد صاحب هذا المؤتمر مظاهرات حاشدة تعكس عدم الرضا عن المصالح الأحادية الجانب للشركات المتعددة الجنسيات والدول المتقدمة وفي مقدمتها أمريكا.

5.4- الجولة التاسعة جولة الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة:

إن بدء جولة تجارية جديدة في الدوحة من نوفمبر 2001 يعدُّ انطلاقة جيدة، خاصة بعد التراجع الذي حدث في سياتل سنة 1999 وياتكوك سنة 2000، ويرتكز محور اهتمامها هذه المرة على احتياجات البلدان النامية الصغيرة والفقيرة منها على الخصوص، غير أن تخوفات هذه الأخيرة من منظمة التجارة العالمية لها ما يبررها، باعتبار أن الفرص التي تتيحها العولمة لن تكون بالضرورة متكافئة بين الأغنياء والفقراء؟

1.5.4- الأهداف:

هدفت هذه الجولة لمحادثات التجارة العالمية إلى تحسين اندماج البلدان النامية- خاصة الصغيرة والفقيرة- في نظام التجارة العالمي، ولهذا سميت " جدول أعمال الدوحة للتنمية"، شعارها التجارة من أجل التنمية، بدأت في نوفمبر سنة 2001 و يتوقع أن تنتهي سنة 2007، ويتوقع أن هذه المحادثات إذا نجحت ستبعد 140 مليون شخص من هاوية الفقر بحلول عام 2015¹⁰، في حين انقسمت البلدان النامية إلى معسكرين بخصوصها:

- البلدان المتوسطة الدخل وعلى رأسها البرازيل، والهند وجنوب أفريقية، كانت الأولوية بالنسبة لهم هي توفير فرص أكبر للوصول إلى أسواق البلدان الصناعية بخصوص منتجاتها الزراعية.
-البلدان النامية الأكثر فقراً، كانت الأولوية الأولى لهم هي المعاملة الخاصة، بما في ذلك الإعفاءات من كثير من القواعد والتعهدات الجديدة بضمن حيز من السياسة لانتهاج استراتيجيات وطنية للتنمية، وتشك هذه البلدان أنها ستخسر من تحرير التجارة.

2.5.4- تخوفات الدول النامية:

بعد ثلاث سنوات لم يتحقق سوى تقدم ضئيل، وفي جويلية 2004 تم وضع أطر عمل للتفاوض بشأن المنتجات الزراعية والصناعية وذلك لمجرد أن تستمر المحادثات، ويشكل تخوف الدول النامية الصغيرة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف عاملاً رئيسياً في منع تقدم محادثات الدوحة، وتتلخص هذه المخاوف فيما يأتي¹¹:

الخوف من عدم فهم الجوانب المعرضة للخطر حولها، أو عدم امتلاك مهارات التفاوض والمواهب التي تسمح لها بالمشاركة الفعالة في المفاوضات، الخوف من النتائج السلبية (الخسائر المتوقعة) مثل فقدان الوظائف وهوامش المعاملة التفضيلية، والأمن الغذائي، وتدهور معدل التبادل التجاري

¹⁰ أن ماكيرك، " جدول أعمال الدوحة للتنمية"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص.6
¹¹ روبنز ريكو بيرو، لماذا يتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تشارك في نظام التجارة العالمي، التمويل والتنمية، مارس 2005، ص.10.

بالنسبة لاستيراد الغذاء، والتكلفة الإضافية لتنفيذ أنظمة تحرير التجارة مثل تلك المطلوبة لحقوق الملكية الفكرية، والخوف من عدم القدرة على المنافسة من حيث النوعية والسعر وقائمة المنتجات (أغلب الدول النامية تعتمد صادراتها على سلعة أو سلعتين أو ثلاث).

3.5.4- شروط لا بد منها لتتقدم المحادثات: لكي تتقدم محادثات الدوحة التجارية لابد من¹²:

تقديم مساعدات مالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل لدعم الإصلاحات فيها وتحقيق الاستجابة القوية للعرض وتخفيض حدة الفقر، وتوفير المزيد من المساعدات الفنية لبناء قدرتها وزيادة مشاركتها الفعالة في المفاوضات، ولتستطيع الوفاء بقواعد منظمة التجارة العالمية والمعايير الفنية والصحية التي تمكنها من تصحيح اقتصاداتها وتنويعها، فهي تواجه تكاليف عالية مرتبطة بالوفاء بهذه المعايير، حقيقة قد تحصل على بعض المكاسب من التخفيضات المتعددة الأطراف للرسوم الجمركية ومن الدعم المقدم للزراعة، ولكن تلحق بها أضرار كبيرة بسبب تناقص فرص وصولها التفضيلية لأسواق البلدان المتقدمة نتيجة تحرير التجارة العالمية، ومن ثم يتعين مساعدتها على تجاوز الخسائر والتكلفة العالية للواردات من الغذاء، وتقديم مزيد من المرونة في قواعد منظمة التجارة العالمية لاستخدامها بعض أدوات السياسة التجارية لتعزيز نموها الاقتصادي، وإعطائها المساحة اللازمة للتصحيح.

وفيما يأتي تلخيص لمختلف جولات المفاوضات المتعددة الأطراف للتجارة الدولية.

جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة/ المنظمة العالمية للتجارة

السنة	المكان/الاسم	الموضوعات المطروحة	عدد الدول
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	أبيسي	الرسوم الجمركية	13
1951	توركواي	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركية	26
1961-1960	جنيف/جولة ديلون	الرسوم الجمركية	26
1967-1964	جنيف/جولة كنيدي	الرسوم الجمركية و تدابير مكافحة الإغراق	62
1979-1973	جنيف/جولة طوكيو	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، الاتفاقيات إيطارية	102
1994-1986	جنيف جولة أورجواي	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية.	123
2004-2002	الدوحة	كل السلع والخدمات، الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، مكافحة الإغراق، الدعم الحكومي، اتفاقات التجارة الإقليمية، الملكية الفكرية، البيئة، تسوية النزاعات، قضايا سنغافورة.	144

المصدر: منظمة التجارة العالمية

<http://www.wto.org.up>

¹² روينز ريكو بيرو، مرجع السابق، ص. 11

5- الآثار المتوقعة للعولمة في اقتصادات البلدان النامية:

مما لا شك فيه أن للعولمة آثاراً سلبية كبيرة في البلدان النامية، ولكن أيضاً هناك مجالات وفرص للاستفادة منها يجب البحث عنها وتعظيمها.

1.5- الآثار الإيجابية المتوقعة:

- سيؤدي إزالة الحواجز المعيقة للتجارة إلى زيادة حجم التبادل التجاري الدولي الأمر الذي سينعكس على زيادة معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة وخروج الاقتصاد العالمي من دائرة الركود الذي يعانيه، وتحسين الفرص أمام صادرات البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، خاصة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس التي تمتلك فيها ميزة نسبية، لكن في الواقع العملي تواجه الدول النامية صعوبات كبيرة في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة.

- حركة رأس المال تدفع المستثمرين إلى اكتشاف الفرص في أنحاء العالم و تقييم السياسات للبلدان.

- تخفيض الحواجز غير الجمركية التي كانت تواجهها صادرات البلدان النامية للدخول إلى أسواق الدول المتقدمة، حيث كان من نتائج جولة أوروغواي تحويل كل الحواجز غير الجمركية إلى حواجز جمركية، و يبقى عدم الالتزام الفعلي من طرف الدول الصناعية الكبرى بما ورد في وثائق منظمة التجارة العالمية يشكل أهم العقبات التي تواجهها.

- تطبيق اتفاقيات جولة الأوروغواي يؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول على الصعيد الاقتصادي مما سيدفع بالصناعات الوطنية للبلدان النامية إلى رفع مستويات إنتاجها وجودة منتجاتها وتحسين تخصيص الموارد نحو القطاعات المنتجة للاحتفاظ بأسواقها المحلية والتوجه نحو الأسواق الخارجية، ويبقى هذا الطرح نظرياً ما دامت أن الدول النامية لا تملك الإمكانيات الضرورية لمجابهة المنافسة الشرسة في السوق الدولية.

- يؤدي إيقاف الدعم من قبل الدول الصناعية لصادراتها الزراعية (الغذائية على الخصوص مثل الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان) إلى الارتفاع العالمي لأسعارها، ويؤثر ذلك سلباً في موازين المدفوعات للدول النامية، لكنه من جهة أخرى يخلق الحافز لديها لإنتاجها محلياً،

- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات إلى توفير فرص جديدة أمام البلدان النامية، مثل قطاع السياحة، وإنتاج الخدمات وبيعها، في الهند مثلاً صناعة برامج الكمبيوتر تولد دخلاً يزيد على 500 مليون دولار، وتسيطر على 12% من السوق العالمية للبرامج المنتجة.
- يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية من قبل الدول النامية إلى انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج التي تستخدمها الصناعات الوطنية ومنه انخفاض تكاليف الإنتاج النهائية و تحقيق الاستقرار النقدي وتحسين بيئة الاقتصاد الكلي.
- إن عضوية المنظمة العالمية للتجارة تمكن البلدان النامية من الحصول على العون الفني والتدريبي والإمداد بالخبرات اللازمة لتكييف أوضاعها المحلية مع متطلبات تنفيذ بنود اتفاقية الأوروغواي، كما أن وجود جهاز لفض النزاعات التجارية يمثل فرصة مواتية للدول النامية لحل منازعاتها التجارية مع البلدان الأخرى بطريقة منصفة.
- كفلت كل الاتفاقيات تقريباً التي تضمنتها الوثيقة النهائية لجولة أوروغواي معاملة تفضيلية فيما يخص الكثير من الأوضاع للبلدان النامية خاصة منخفضة الدخل، وذلك لحماية صناعاتها الوطنية وتمكينها من التطور وامتلاك القدرة على المنافسة، المعاملة الخاصة لأنشطتها المتعلقة بالتنمية، ومنحها مدة أطول من الإمهال بالنسبة لتنفيذ الاتفاقيات مقارنة مع الدول الصناعية، وقرار تعويض البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والبلدان القليلة النمو.
- بالنسبة للجزائر، سيغير ذلك من نظرة العالم الخارجي فهو بمنزلة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة، ويشكل ضماناً للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب والأوروبيين بشكل خاص، مما يشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.
- انكشاف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة وتعريضها من كل حماية يؤدي إلى تحسين الأداء والاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار والتسيير والتسويق وتحويل التكنولوجيا.
- خلق مناخ استثماري مناسب والقضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال مرونة على قوانين الاستثمار لجذبه، مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة وتحسين معيشة السكان، تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية (النقل، الاتصالات، السياحة...)، التحكم في فنون التسيير والتسويق والنفوذ إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتحسين الإنتاجية نتيجة التنافسية المتزايدة، واستيراد مدخلات الإنتاج الأقل تكلفة، وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي يملك فيها كل بلد ميزة نسبية.

2.5- الآثار السلبية المتوقعة:

- العولمة أو أقلمة العالم، لا تعني إقامة نظام عالمي اقتصادي عادل يقوم على تكافؤ الفرص بين كل أجزاء مكوناته، وإنما هو استمرار للتقدم المتجدد، ويؤكد ذلك تقاسم رؤوس الأموال بين 100 كبرى الشركات المتعددة الجنسيات في العالم: 40% للشركات الأمريكية، 38% للشركات الأوروبية، 22% للشركات اليابانية.
- يؤدي تطبيق الاتفاق حول إجراءات الاستثمار الأجنبي إلى تشجيع تدفقه إلى البلدان النامية، حيث تؤدي الشركات المتعددة الجنسيات دوراً كبيراً في انتقاله، وقد تجني البلدان النامية من وراء ذلك بعض مكاسب نقل التكنولوجيا، التمويل، والتمويل والتسويق، ولكن ما يلاحظ هنا أن الرأسمال الأجنبي عادة يفضل القطاعات الاستخراجية ويحجم عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و تلبى الحاجيات الأساسية للسكان.
- المؤسسات المتعددة الأطراف والشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، ليست سوى وسائل للحفاظ على ميزات الدول الصناعية الكبرى، ففي تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED سنة 1995 هناك 7000 شركة متعددة الجنسيات سنة 1970، ثم 37000 سنة 1995، لها 200000 فرع في العالم، وتشغل 73 مليون شخص، و تدير سيولة نقدية بـ 5000 مليار دولار سنة 1995¹³.
- إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي للجات في البلدان الصناعية المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية، وينعكس ذلك سلباً على موازين المدفوعات للبلدان النامية وخاصة المستوردة الصافية للغذاء منها.
- يؤدي الانفتاح المباشر على الأسواق العالمية بسرعة ودون تأهيل مناسب وتآكل المعاملة التفضيلية التي كانت تحصل عليها صادرات البلدان النامية والأقل نمواً إلى أسواق الدول الصناعية، مع التوسع في تحرير التجارة الدولية وزيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية، إلى اختفاء المؤسسات الوطنية من الوجود لعدم قدرتها على المنافسة غير المتكافئة، و من ثم تفشي البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر.
- أدت العولمة كما قال سمير أمين إلى اتجاه الدول إلى التخلي عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع، كالوظيفة السياسية من خلال تراجع الحكومات عن دورها في صنع القرار السياسي لصالح

¹³ عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص. 14.

الشركات المتعددة الجنسيات، ولصالح رجال الأعمال في الداخل، فالشركات ترغب في إخضاع السياسات الحكومية لاستراتيجياتها الخاصة، وتراجع وظائفها الدفاعية، الاستخراجية، التوزيعية والثقافية¹⁴.

- ستستمر مدة طويلة القيود على صادرات البلدان النامية من بعض السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية مثل صادرات المنسوجات والملابس.

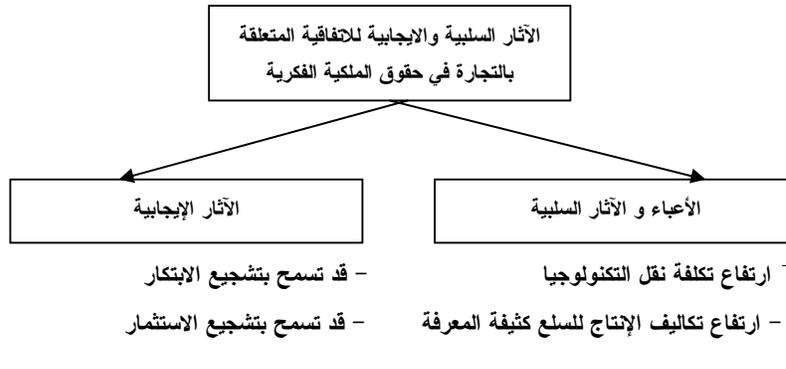
- على صعيد النمو التنموية الاقتصادية، ليس هناك أي مؤشر واضح يؤكد أن التبادل الحر يقود حتماً إلى التنمية، فهناك عوامل ومتغيرات اقتصادية وحتى غير اقتصادية عديدة أخرى، داخلية وخارجية لا يمكن التحكم فيها ولا حتى التنبؤ بها.

- إن قطاع الخدمات تهيمن عليه شركات عملاقة على المستوى الدولي، ومن المتوقع أن يتعرض إلى منافسة غير متكافئة مع شركات أجنبية تقوم بابتلاع الشركات الوطنية العاملة في هذا القطاع.

- تحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية، من المرجح أن تكون لها آثار سلبية، فقطاع الخدمات يضم الخدمات المالية (البنوك، شركات التأمين، شركات الاستثمار) والاتصالات، السياحة، الخدمات الطبية، الخدمات الاستشارية والفنية والإدارية،... والذي تهيمن عليه شركات عملاقة على المستوى الدولي، فمن المتوقع أن يتعرض إلى منافسة غير متكافئة وهو ما يؤثر سلباً في الشركات الوطنية العاملة في هذا القطاع.

3.5- الآثار المتوقعة لاتفاقية حماية حقوق الملكية:

يترتب كذلك على الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية بعض الآثار الإيجابية والسلبية نوردتها ملخصة في الشكل البياني أسفله:



¹⁴ إبراهيم أحمد نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، بحث مقدم في ندوة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1999، ص.176-177

- احتمالات التأثير في مستوى الصحة العامة - حماية حقوق الملكية للدول النامية المعتدى
- أعباء تشريعية عليها من الخارج - أعباء مالية و تشريعية
- حماية المستهلك والمنتج من الغش التجاري.

المراجع: أمنية حلمي، آفاق المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة في ظل تداعيات الموقف العالمي والمحلي، أعمال ندوة منعقدة في 2001، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة القاهرة، ص.37

الخاتمة:

أعتقد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد الأكبر من عولمة الاقتصاد، ففروق الأسعار في البلدان النامية والبلدان الصناعية تبلغ في المعدل ضعف الفروق الموجودة فيما بين الدول الصناعية، وفي مجال الخدمات لا تمثل التكاليف في البلدان النامية سوى جزء طفيف من التكاليف في البلدان الصناعية، كما أن أسواق المال الناشئة في البلدان النامية توفر منفذاً يحقق عائدات كبيرة للدول الصناعية، ويمكنها من تنويع المخاطر لمخدراتها.

إن العولمة لا تحل كل المشكلات الاقتصادية للدول النامية، حقيقة أن الاندماج في الاقتصاد العالمي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي، لكنه غير كافٍ لأن النمو المستديم وتراجع الفقر يرتبط بعوامل أخرى: استقرار الاقتصاد الكلي، تخصيص نسب عالية من الناتج الداخلي الخام للاستثمار، أنظمة قانونية ومحاسبية ذات مصداقية، مؤسسات ذات كفاءة ومسؤولية، تهمين الموارد البشرية، تطوير الهياكل القاعدية، تحسين المستوى التربوي، تشجيع عمل القطاع الخاص ومساهمته في التنمية، التسيير الجيد للأعمال، الشفافية والمساءلة وتعزيز دور المؤسسات الحكومية (الوظيفة العمومية، النظام البنكي، العدالة المستقلة،...).

أي أنه يجب القيام بإصلاحات شاملة متدرجة لجعل الاقتصاد أكثر تنافسية للاستفادة أكثر من ميزات العولمة وتقليل الخسائر الناجمة عنها، والإصرار على حفاظ الدولة على الوظيفة الاجتماعية لتحقيق التوازن في المجتمع وتفادي حالة الإحباط، ومواصلة أدائها لوظيفة التخطيط على المستوى الكلي بأدوات السوق، كما يتعين تشكيل تكتلات إقليمية لتعظيم القدرات التفاوضية على المستوى العالمي، وضرورة مواصلة الحكومات الوطنية مشاركتها في المؤسسات الدولية الفاعلة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم أحمد نصر الدين، " العولمة و انعكاساتها على دول العالم الثالث "، بحث مقدم في ندوة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1999، ص (165 - 182).
- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، القاهرة: دار الكتب، الطبعة الثالثة، 2000
- أمنية حلمي، آفاق المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة في ظل تداعيات الموقف العالمي و المحلي، أعمال ندوة منعقدة في 2001، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة القاهرة.
- آن ماكيرك، " جدول أعمال الدوحة للتنمية "، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002، ص (4 - 7).
- روبنز ريكو بيرو، " لماذا يتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تشارك في نظام التجارة العالمي "، مجلة التمويل و التنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، مارس 2005، ص (10 - 13).
- صلاح سالم زرنوقة، " مفهوم العولمة- تعريف العولمة و تحديد أبعادها- "، مجلة قضايا التنمية، عدد 23، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة: 2002، ص (7 - 51).
- ضياء قريشي، " العولمة: فرص جديدة و تحديات صعبة "، التمويل و التنمية، مارس 1996، ص (30 - 33).
- عبد الواحد الغفوري، العولمة و الجات، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.
- نوري منير، " معوقات مساهمة العولمة الاقتصادية للدول العربية "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 00، 2004، جامعة الشلف.
- هانز بير لاركس، " فرص وصول البلدان النامية إلى السوق " مجلة التمويل و التنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، سبتمبر 2002، ص (8 - 13).

المراجع باللغة الأجنبية

Mourad Boukella, « mondialisation au delà des mythes », les cahiers du CREAD, N044, 1998, Algérie, p.72-73

S.Ibi Ajayi, « comment l'Afrique peut bénéficier de la mondialisation », revue finances et développement, publication trimestrielle du fonds monétaire international, décembre 2001.

www.wto.org; <http://fr.wikipedia.org>

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2007/2/4.